



أحكام التشهير بالجاني في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في التاريخ الإسلامي

Provisions for defamation of the offender in Islamic jurisprudence and its applications in Islamic history

أ. د. شوقي نذير²

chaouki.nadir@univ-ghardaia.dz

طاهري دريس¹

tahri.driss@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/26 تاريخ القبول: 2025/02/12 تاريخ النشر: 2025/03/22

Received: 26/09/2024 Accepted: 12/02/2025 published: 22/03/2025

ملخص المقال:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز موضوع أحكام التشهير بالجاني في الفقه الإسلامي، و ذلك من خلال التعرف على مفهوم هذه العقوبة ثم التعرف عليها و كيف تم تطبيقها في العصور الإسلامية من خلال عصر صدر الإسلام و الأموي و الفاطمي و عصر المماليك أيضا، و كذا حكم التشهير في الإسلام و متى يشرع و متى لا يشرع، و عليه تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث محاور المحور الأول تناولنا فيه مفهوم العقوبة عامة و التشهير عامة و مفهوم عقوبة التشهير بالجاني خاصة، و المحور الثاني الذي تطرقنا فيه إلى حكم التشهير في الإسلام من خلال تناول الأدلة على مشروعية التشهير بالجاني في الشريعة الإسلامية و أيضا الأدلة على تحريمها في القرآن الكريم و السنة النبوية، ثم التطرق في المحور الثالث إلى هذه العقوبة قديما من خلال عصر رسول الله و العصر الأموي و الفاطمي و عصر المماليك و إعطاء أمثلة عن أحداث و وقائع تاريخية في هذه الفترات الزمنية لهذه عقوبة التشهير بالجاني.

كلمات مفتاحية: العقوبة، التشهير بالجاني، التاريخ الإسلامي، حكم التشهير

Abstract:

This study aimed to highlight the subject of the provisions of defamation of the offender in Islamic jurisprudence, by identifying the concept of this punishment, then identifying it and how it was applied in the Islamic eras through the era of early Islam, the Umayyad, the Fatimid and the Mamluk eras as well, as well as the ruling on defamation in Islam and when it is permissible and when it is not permissible, and accordingly this topic was divided into three axes: the first axis in which we discussed the concept of punishment in general and defamation in general and the concept of the punishment of defaming the offender in particular, and the second axis in which we addressed the ruling on defamation in Islam by addressing the evidence of the legitimacy of defaming the offender in Islamic law and also the evidence of its prohibition in the Holy Quran and the Sunnah of the Prophet, then addressing in the third axis this punishment in the past through the era of the Messenger of God and the Umayyad, Fatimid and Mamluk eras and giving examples of historical events and facts in these time periods for this punishment of defaming the offender.

Keywords: Punishment - defamation of the offender - Islamic history - the ruling on defamation.

(1) طالب دكتوراه محير الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية جامعة غرداية (الجزائر).

(2) محير الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية جامعة غرداية (الجزائر).



مقدمة:

جاءت الشريعة الإسلامية مبنيةً على مبادئ متكاملة من الأحكام والتشريعات التي تحفظ الحقوق وتنظم العلاقات بين الناس، و من بين هذه القضايا التشهير بالجاني، حيث يعد التشهير وسيلة إعلامية لها أثر كبير في ردع الجرميين و زجر المعتدين، لكنها في الوقت نفسه أمانة تحتاج إلى ضوابط شرعية تحكمها حتى لا تكون باباً للإضرار الآخرين أو انتهاك حرماً، و بالرجوع إلى التاريخ الإسلامي نجد أن عقوبة التشهير كانت تستخدم لتحقيق الردع و الكشف عن الجرائم فهي من العقوبات النفسية التي تهدف إلى تأديب و تصحيف السلوك و توجيه رسالة حول القيم و السلوك المقبول و لأخذ العبرة من الجاني و الاعظام، و لهذا موضوعنا يطرق إلى هذه العقوبة في التاريخ الإسلامي و كيف كانت ترتبط بالقيم و التقاليд المجتمعية و كيف تؤثر هذه العقوبة على المجتمعات و كيف تم استعمالها للردع و الحفاظ على النظام الاجتماعي و قيمه، و كيف تم تطبيقها في هذه المجتمعات و كيف أنها تطورت عبر التاريخ و عبر مختلف الحضارات، إضافةً لإعطاء وقائع تاريخية في هذه الفترات الزمنية،

- **إشكالية الدراسة:** وبناءً على ما تطرقتنا له سابقاً يمكن صياغة الإشكالية التالية:
ما هي الضوابط الشرعية للتشهير بالجاني في الفقه الإسلامي؟ وكيف تم تطبيقها في العصور الإسلامية؟

أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على موضوع عقوبة التشهير بالجاني تاريخياً من خلال استعراض نوازل الونشريسي وتفسيرها، وكيف أن هذه العقوبة كانت تلعب دوراً في تحقيق الردع و السيطرة الاجتماعية و كيف أنها تؤثر على سلوك الأفراد، كما أن الدراسة تلقي الضوء على كيفية تأثير عقوبة التشهير على الفرد و المجتمع بشكل عام وكيف كانت تلك العقوبة تتفاعل مع بنية المجتمع، كما تظهر أهمية الدراسة في أنها تمثل فرصة في أعمق تارikh العدالة و السلوك الاجتماعي وتسلیط الضوء على الدوافع والتآثيرات التي شكلت مجتمعاتنا في الماضي، وتساعد هذه الدراسة في التعمق في فهم السياق الثقافي و القانوني الذي كانت تنشأ فيه عقوبة التشهير بالجاني وتقديم دروس قيمة يمكن استخدامها في تحسين النظم القانونية و العدالة في الوقت الحاضر.

منهج الدراسة:

ولإجراء هذه الدراسة استعمل مجموعة من المناهج أهمها المناهج التاريخية حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى مراحل تاريخية من التاريخ الإسلامي والمنهج التحليلي الاستقرائي من خلال احكام عقوبة التشهير بالجاني في الإسلام.

أهداف الدراسة: وتحدف الدراسة إلى ما يلي:

- استكشاف الأسباب التاريخية والثقافية التي دفعت المجتمعات الإسلامية لاعتماد عقوبة التشهير بالجاني.
- توضيح الأساليب والطرق المستخدمة في تنفيذ التشهير بالجاني بما في ذلك الطرق الجسدية والرمزية.
- تسلیط الضوء على المفاهيم والقيم التي كانت تحكم تطبيق عقوبة التشهير بالجاني في العصور الإسلامية.



- دراسة حكم عقوبة التشهير بالجاني في الشريعة الإسلامية وأثرها على سلوكه الاجتماعي وعلى المجتمع.
- تسلط الضوء على تغيرات الآراء والقوانين حول عقوبة التشهير وتطورات القانونية والفكيرية.
- فهم الآثار الاجتماعية والثقافية والقانونية لتطبيق عقوبة التشهير بالجاني وتقدير مدى فعاليتها كأداة للردع وتحقيق العدالة في تلك الفترة.
- تسلط الضوء على التحولات والتطورات القانونية حول عقوبة التشهير بالجاني، واستكشاف السياق الثقافي والقانوني الذي كانت تنشأ فيه أنماط هذه العقوبة وفهم تأثير هذا السياق على تطبيق وتفسير هذه العقوبات.
- تقديم تفسيرات علمية لدوافع وأسباب تطبيق عقوبة التشهير بالجاني في العصور الإسلامية بما في ذلك الأسباب الدينية والسياسية والاجتماعية.

مفهوم عقوبة التشهير بالجاني

عقوبة التشهير بالجاني عبارة عن مركب لفظي من مصطلحين "العقوبة" و "التشهير" سيتم التطرق إلى تعريفها ثم تعريف هذه العقوبة أيضاً.

1.2 تعريف التشهير لغة واصطلاحاً:

- تعريف التشهير لغة:

التعريف الأول: جاء في معجم مقاييس اللغة: الشين و الها والواو اصل صحيح يدل على وضوح في الامر والشهرة وضوح الامر الشهرة وضوح الامر نقول (شهرت) الامر من باب قطع والشهرة أيضاً فأشهر أيضاً التشهي و لفلان فضيلة اشتهرها الناس (فارس، بدون سنة، صفحة 77).

التعريف الثاني: و جاء في لسان العرب: والشهرة الفضيحة، والشهر ظهور الشيء في شنعة حتى يشهره الناس (الإفرقي، 1414هـ، صفحة 431).

التعريف الثالث: كما جاء في المعجم الوسيط: شهر فلان سيف اي سله، وشهره أي انتقاده فرفعه بين الناس، الشهرة بضم الشين الفضيحة، اشتهر الامر انتشر أن الإعلان: شهره شهراً أو شهره أعلنه وأذاعه (إبراهيم و أحمد، 2004، صفحة 498).

- تعريف التشهير اصطلاحاً:

التعريف الأول: التشهير هو عرض الإنسان في وضع مزر إذلاً و تشنيعاً عليه، لذا عندما يقال أشهرن فلاناً يعني ذلك إنك استخففت به و فضحته و جعلته شهرة للناظر (المرتضى، دون سنة، صفحة 68).

التعريف الثاني: التشهير هو فضح أحد أو بعض الأشخاص على الملأ مما يسبب لهم منفعة و يجعل الناس ينفضون من حول من يتم التشهير به و عدم الثقة فيه، فتشريع لدى الطرف الآخر شهرة التفشي والانتقام وذلك كله بسبب السعي إلى الحصول على مصالح أو تحقيق مقام أي إظهار الشخص بأمر معين يكشفه للناس ويظهر خبایه (المرضی، 2016، صفحة 145).

التعريف الثالث: التشهير هو إظهار الشخص بأمر عين، يكشفه للناس ويظهر خبایه، فيشمل ما كان بحق كالحدود والتعزيرات، وما كان بغير حق كالبهتان و الغيبة (الغفيلي، 1422هـ، صفحة 232).



التعريف الرابع: وهو إقدام شخص طبيعي أو معنوي على إصدار كلام مكتوب باليد أو مطبوع بالآلة، و يتضمن تحجما على أحد الأشخاص أو إحدى المؤسسات يمس سمعتها بذل تشويهها والتشهير بها (جرجس، 1966، صفحة 108).

2.2 تعريف العقوبة لغة واصطلاحا:

• تعريف العقوبة لغة:

التعريف الأول: العقوبة في اللغة هي اسم من العقاب والعقاب بالكسر والمعاقبة: إن بخاري الشخص بما فعل من السوء، يقال: عاقبه بذنبه معاقبة، و عقابا: أخذه به (الإفريقي، 1414هـ، صفحة 124).

التعريف الثاني: العقوبة و العقاب بمعنى واحد و هو الجزاء، و هناك من يخص العقوبة بما يلحق الإنسان من الحنة بعد الذنب في الدنيا، و العقاب ما يلقاه من حنة في الآخرة (البستاني، 1987، صفحة 617).

التعريف الثالث: العقوبة جمعها عقوبات، وهي اسم مصدر للفعل "عقب"، وتدل على معانٍ منها: الارتفاع و الشدة والضيق، ومنه قول فلان ليس له عقب: أي ليس له ولد يرثه، و عاقبة الأمر آخره (الأزهري، دون سنة، صفحة 179).

• تعريف العقوبة اصطلاحا:

التعريف الأول: العقوبة هي رد الفعل الاجتماعي المنصوص عليه سلفا بطريقة مجردة، و الذي يتناصف مع الجريمة و ينطوي على إيلام يتحقق من ثبت مسؤوليته الجنائية عنها، و يتم تقريره بمعرفة جهة قضائية (الكريم، 2010، صفحة 13).

التعريف الثاني: وهي الجزء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع و قريب من هذا تعريف صاح كتاب العقوبة في الفقه الإسلامي حيث عرفها بأنما جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه و ترك ما أمر به (الفيتوري، 1998، صفحة 132).

التعريف الثالث: العقوبة هي الجرائم الذي يستحقه الجاني نظير ما وقع منه من معصية لأمر الشرع، أو نهي سواء أكان الجرائم مقدرا من قبل الله تعالى حقا مقدرا لله، أو للعبد أو مقدرا من قبل ولی الأمر، بما خول إليه من سلطة (العاني و العمري، 1998، صفحة 45).

التعريف الرابع: يرى ابن تيمية أن العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله -تعالى- فهي صادرة عن رحمة الخلق، وإرادة الإحسان إليهم، و لهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم، كما يقصد الوالد تأديب ولده و كما يقصد الطبيب معالجة المريض (عطايا، 2008، صفحة 14).

3. ماهية العقوبة بالتشهير بالجانب:

مفهوم عقوبة التشهير بالجانب هو مركب لفظي يتتألف من لفظين "العقوبة" و "التشهير" ويقصد بهذه العقوبة الإفصاح عن جرمته أو خطيبته أمام الآخرين بعرض توبيقه أو تحذير الآخرين منه، فهذه العقوبة عبارة عن إجراء قانوني يهدف إلى تحقيق الردع ومنع ارتكاب المزيد من الجرائم و توفير الحماية للمجتمع و تحقيق العدالة العامة.

وتعتبر عقوبة التشهير بالجانب من عقوبات الشريعة التعزيرية التشهير ويقصد بها الإعلان والكشف عن جريمة المحكوم عليه، ويكون التشهير في الجرائم التي يعتمد فيها الجرم على ثقة الناس كشهادة الزور والغش (عوده، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دون سنة، صفحة 704).



والتشهير هو إظهار أمر شخص للناس وبيان حاله لهم تحذيرا منه، وفي جامع العتايي عرف التشهير أن يطاف به في البلد ينادي عليه في كل محلة: إن هذا شاهد زور فلا تشهدوه، وعرفه بعض المعاصرین بأنه الإعلان عن جريمة الحكم عليه، وأنها عقوبة تعزیزیة يقصد منها إعلام الناس كافة ما ارتكبه الشخص من الذنب أو الإعلان والكشف عن الجناة والتعريف بهم لتحذرهم الأمة (الشهري، 2004، صفحة 559/560).

كما يعرف التشهير بالجاني بأنه التعزير وهو التأديب وواجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة – وأله غير مقدر فيرجع فيه إلى اجتهاد الإمام والحاكم فيما يراه وما يقتضيه حال الشخص، فهذه الكلمات القليلة عن التعزير لا يمكن فهمها على حقيقتها إلا إذا فهم معنى المعصية، ومعنى الحد، ومعنى الكفارة، ومعنى العقوبة المقدرة و العقوبة غير المقدرة (عوده، التشريع الجنائي الإسلامي في الذاهب الخمسة مقارنا بالقانون الوضعي، الجزء 1، 1402، صفة 212).

وهو الإعلان عن جريمة إنسان و المناداة عليه بذنبه على رؤوس الأشهاد و خاصة في الجرائم التي يعتمد فيها المجرم على ثقة الناس به حتى يعرفوه، أو هو الإعلان عن الجريمة و مرتكبها بطريقة تسطوي على المساس بسمعة الجاني وتستهدف تحذير كافة الناس من فعله، أو هو شهر أمر من ثبت عليه فعل شائن أو جاهر بمعصية ليفتضح أمره فيحذره الناس وينزجوه عن فعل مثله (العبار، 2018، صفحة 11).

و يعرف التشهير بالجاني بأنه التسميع بالجناة و يطلق عليه أيضا التجربة، والتجربة بالقوم هو التسميع بهم وهو معنى التشهير الذي ذكره عندنا في شهادة الزور، ففي التأرخانية قال أبو حنيفة في "المشهور" يطاف به ويشهر، ولا يضرب، وفي "السراجية": وعليه الفتوى، وفي "جامع العتايي": التشهير أن يطاف به في البلد، وينادي عليه في كل محلة: إن هذا شاهد الزور، فلا تشهدوه" (الشهري، 2004، صفحة 560).

وما يستدل على مشروعية عقوبة التشهير أو التعزير بالتشهير ما جاء في الصحيحين من حديث أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل ابن التبي على صدقات بني سليم، فلما جاء إلى النبي صلى الله عنه، وحاسبه قال: هذا الذي لكم، وهذه هدية أهديت لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فهلاً جلست في بيت أبيك و بيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا؟"، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب الناس، وحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "أما بعد، فإني استعمل رجالاً منكم على أمور مما ولأني الله، فإذا أتيت أحدكم فيقول: هذا لكم، وهذه هدية أهديت لي، فهلا جلس في بيت أمه حتى تأتيه إن كنت صادقا..." (الشهري، 2004، صفحة 561).

كما ثبت التشهير كعقوبة في جرائم المحدود وغيرها، فقد ثبت كعقوبة تبعية في جريمة الزنا بقوله تعالى "الزانة و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلد و لا تأخذكم بما رأفه في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر و ليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين" ، قال ابن كثير: هذا فيه تنكيل للزنادق إذا جلداً بحضور الناس، فإن ذلك يكون أبلغ في زجرهما، وأنجع في ردعهما، فإن في ذلك تقريراً و توبيناً إذا كان الناس حضوراً، وقال ابن العربي: وفقه ذلك أن الحد يردع المحدود، و من شهد و حضره يتعظ به، ويزدجر لأجله، و يشيع حديثه، فيعتبر به من بعده، وقال الشوكاني: أي ليحضره (طائفة من المؤمنين) زيادة في التنكيل بعما، وشيوخ العار عليهم، و إشهار فضيحتهما، فالتفصيح قد ينكل أكثر مما ينكل التعذيب (العبار، 2018، صفحة 24).



والتشهير في الوقت الحاضر يجب أن يكون عن طريق وسائل الإعلام المقرؤة والمرئية والسموعة، أو قد يكون بإيقافه أمام المسجد يوم الجمعة، أو في الأماكن العامة التي يرتاده الناس، مع قراءة عروض يبين فيه أن فلان بن فلان شهد شهادة زور فليحضر منه ولعمري لو فعل هذا كان غاية في الرجز لأهل الفسق والعصيان الذين غصت لهم الدنيا الآن، ولكن حسماً لما دأبتم الفاسدة التي طغت وعمت والله المستعان (فليلي، 2004، صفحة 125).

حكم التشهير بالجاني في الإسلام

استعمل التشهير في غير الحدود من باب تحذير عامة الناس من مقترف الجريمة وجزراً له ولعامة الناس حتى لا يفتقدوا المعنويات

يعد التشهير في الإسلام وسيلة استثنائية تستخدم عند الحاجة ووفق ضوابط شرعية محددة حيث توازن الشريعة بين حفظ حقوق الفرد ومصلحة المجتمع، والأصل أن الإسلام يدعو إلى الستر على المذنبين لكنه قد يباح في حالات معينة إذا اقتضت المصلحة العامة.

1.3 / مقتني يشرع التشهير بالجاني في الشريعة الإسلامية:

يكون التشهير بالجاني مشروعًا في الإسلام لتحقيق الردع وحماية المجتمع شرط أن يكون ذلك ضمن ضوابط شرعية، وقد جاء في كل القرآن الكريم والسنة النبوية أدلة مشروعية التشهير كأن يكون التشهير بمدف التعامل العلني مع المفسدين ومواجهتهم علينا للحفاظ على النظام العام وحماية المجتمع من شرهم لقوله تعالى: "وَخُوذُهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حِيثْ ثَقَفْتُمُوهُمْ³" سورة النساء، الآية 91. كما يمكن أن يكون التشهير بمدف الإعلان عن العقوبات الشرعية لتحقيق الردع وجزر الآخرين مثلما يحدث عند إقامة حد ما مثل حد الزنا التي تقام علينا وبحضور جمع من المسلمين لقوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بما رأفه في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين" سورة النور، الآية 02.

3.2 / المقصود من التشهير بالجاني في الإسلام

وبمدف إقامة الحدود والعقوبات علينا وفي الأماكن العامة وبعد ذلك تشهيلاً مقصوداً لتحقيق الردع ولتكن عبرة للآخرين مما يعزز الالتزام بالقوانين والحد من ارتكاب الجرائم في المجتمع، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَقِيمُوا حدودَ اللهِ تَعَالَى فِي الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ، وَلَا تَأْخُذُوكُمْ بِاللَّهِ لَوْمَةً لَا يَمْلأُونَهُ".

كما يمكن أن يكون التشهير بمدف النهي عن الجهر بالسوء إلا من ظلم أي أن يسمح بإعلان الجرم أو السوء إلا في حالات الظلم أو الحاجة إلى تحقيق العدالة فالالأصل أن الإسلام ينهى عن الإعلان عن الأقوال أو الأفعال السيئة و عن نشر الفساد بين الناس لكن يستثنى من ذلك الشخص الذي تعرض للظلم فيسمح له أن يظهر من ظلمه و يطالب بحقه أو يشتبه في قدراته بمدف المنظر الجميل، قسنطينة-الجزائر



ينصفه و ذلك لهدف تحقيق العدالة دون أن يصبح الجهر بالسوء وسيلة لنشر الفساد و العدالة، لقوله تعالى: "لَا يَحِبُ اللَّهُ الْجَهْرُ
بِالْسُوءِ مِنَ الْأَمْنِ ظُلْمٌ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلَيْهَا". سورة النساء الآية 148

3.3. متى لا يشرع التشهير في الشريعة الإسلامية:

يعد التشهير بالناس أمراً محظياً في الإسلام إذا كان فيه ظلم أو انتهاك حقوق الآخرين أو إذا لم يكن له مبرر شرعي أو مصلحة عامة، فالشريعة الإسلامية تؤكد على الستر وصيانة كرامة الأفراد، وقد جاء تحريمها في القرآن الكريم و السنة النبوية أيضاً و نهى الإسلام عن إشاعة الفاحشة والإضرار بالمؤمنين و التشهير بالناس في أمور تسيء إليهم فهو أمر محظى في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَحْبُونَ أَنْ تُشَيَّعَ الْفَاحشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ" سورة النور، الآية 19.

كما نهى الإسلام عن الغيبة وهي ذكر المذنب بما يكره ونهى أيضاً عن التجسس والتي تعتبر نوعاً من أنواع التشهير بالناس الغير مشروع لقوله تعالى: " لَا تَجْسِسُوا لَا يَغْتَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيْحَبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلْ لَحْمَ أَخِيهِ مِنْتَافِكَرْهَتِمُوهُ" سورة الحجرات الآية 12.

وفي السنة النبوية جاء تحريم التشهير بالناس والنهي عن نشر الفضائح والإضرار بالناس الذي ينافي فضيلة الستر التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ستر مسلماً ستره الله عز وجل يوم القيمة. صحيح البخاري

كما نهى رسول الله عن ذكر الآخرين بما يكرهون وهذا نوع من الغيبة والبهتان المحظى في الشريعة الإسلامية، لقوله صلى الله عليه وسلم: أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ذَكْرُ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، قَيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟

قال: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَجَتْهُ. رواه مسلم

اقترفه المشهور به، ولقد عمل هذا عادة الفقهاء والقضاة كما سبق تقديره عن شريح القاضي رحمه الله تعالى وكذلك ما ذكره الونشريسي في المعيار حيث قال: و قال ابن عبد الحكم: يطاف به -يعني شاهد الزور- ويشهد في الناس و الحلق وحيث يعرف الناس، قال ابن القاسم: يزيد مجالس المسجد الجامع، و يضره ضرباً عنيفاً ويسجل عليه ويجتمع من ذلك نسخاً يودعها عند الناي من يوثق به (العبار، 2018، صفحة 11).

كان التشهير يحدث قديماً بالمناداة على المجرم بذنبه في الأسواق والأماكن وال محلات العامة حيث لم تكن هناك وسيلة أخرى وقد كانت هي الطريقة الوحيدة المتاحة للإعلان عن جرم، أما في عصرنا الحاضر فإن التشهير يتم بإعلان الحكم في الصحف أو لصقه في المحلات العامة (عوده، التشريع الجنائي الإسلامي، دون سنة، صفحة 704).

كما تنوّعت أساليب وأشكال عقوبة التشهير بالجاني في الزمن الماضي، و تختلف هذه الطرق حسب السياق الثقافي والزمني و المكاني، مما يعتبر تشهيراً في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، حيث تظهر الاختلافات الثقافية والتشرعية في التفسير والتطبيق، ومن هذه الأساليب القيام بصلب الجاني ثلاثة أيام أو حلق شعر رأس الجاني و توسيد وجهه حتى يشهر أمره بين الناس أو تحرير الجاني ن ثيابه إلا قدر ما يستر عيوبه و يشهر في الناس، والنداء عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يتتب عن فعلته (المارودي، دون سنة، صفحة 348).



نماذج من تطبيق عقوبة التشهير بالجاني في التاريخ الإسلامي

كان التشهير يحدث قدماً بالمناداة على المجرم بذنبه في الأسواق والأماكن وال محلات العامة حيث لم تكن هناك وسيلة أخرى وقد كانت هي الطريقة الوحيدة المتاحة للإعلان عن جرمه، أما في عصرنا الحاضر فإن التشهير يتم بإعلان الحكم في الصحف أو لصقه في المحلات العامة (عوده، التشريع الجنائي الإسلامي، دون سنة، صفحة 704).

كما تنوّعت أساليب وأشكال عقوبة التشهير بالجاني في الزمن الماضي، و تختلف هذه الطرق حسب السياق الثقافي والزمني والمكاني، فما يعتبر تشهيراً في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، حيث تظهر الاختلافات الثقافية والتشرعية في التفسير والتطبيق، ومن هذه الأساليب القيام بصلب الجاني ثلاثة أيام أو حلق شعر رأس الجاني و توسيد وجهه حتى يشهر أمره بين الناس أو تحرير الجاني ن ثيابه إلا قدر ما يستر عيوبه و يشهر في الناس، والنداء عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يتبع عن فعلته (المارودي، دون سنة، صفحة 348).

1.4 صدر الإسلام:

يجوز التشهير بمن يجاهر بالمعصية لأنها بليلة عظمى و مفسدة كبيرة، لذلك وجب تحذير الناس من شرهم و مكرهم، والتشهير بهم وفضح أمرهم ليتردعوا ويكونوا عبرة لغيرهم ما داموا يجاهرون بفسقهم و معاصيهم، فلا حرمة ولا كرامة للمجاهرين بالمعاصي في شريعة الإسلام لأنهم أعلنا الفسوق و نشروا المعاصي، وربما يكون التشهير بهم سبباً في ردعهم و زجرهم، وإذا علم الناس حالهم آمنوا من الوقوع في شرورهم وأثامهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "كل أمتي معاف إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد باتت يسّر ربه، و أصبح يكشف ستر الله عنه"، فإن من استخف بحق الله و رسوله والمؤمنين استحق التشهير، ومثل هؤلاء لا ينبغي العفو عنهم ولا سترهم، بل يجب فضحهم ليتردعوا، ونشر خبرهم ليزجروا، و إعلام الناس بخللهم ليتنهوا (العطوي د.، دون سنة، صفحة 54/53).

كما يجوز التشهير بصاحب البدعة والضلال و النفاق و التحذير مما يدعو إليه و يروج له، و دحض شباهاته و تلبيساته والرد على ضلالاته و انحرافاته، وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك، فعن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رآه قال: "بئس أخو العشيرة، و بئس ابن العشيرة"، فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه و انبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه و انبسطت إليه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا عائشة، متى عهدتني فحاشا، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيمة من تركه الناس اتقاء شره" (العطوي د.، دون سنة، صفحة 58).

2.4 الدولة الأموية:

كما تم ممارسة عقوبة التشهير بالجاني في عهد الدولة الأموية لمختلف الأسباب و الدوافع السياسية و الاجتماعية و الدينية والاقتصادية، ولم تطبق هذه العقوبة على الأحياء فقط بل حتى الأموات و ذلك بهدف جعلهم عبرة للأحياء، ومن الأسباب السياسية التي أدت لإقامة هذه القوبة على الجناة في الدولة الأموية الثورات فقد قام عبد الرحمن الداخل بالتشهير بالأسرى و ذلك عند قيام هشام بن عمرو بالثورة ضده في طليطلة سنة 147هـ/774م، فأمر عبد الرحمن الداخل مولاه بدر و قمام بن علقة



باتوجه إلى طليطلة فحاصروه حتى اشتد الحصار على أهل طليطلة ، فأرسلوا كتابا إلى بدر و تمام بطلب الأمان مقابل تسليمهم تابن عروة فتم ذلك و خرج تمام بابن عروة و الشائرين إلى قرطبة و أمر الأمير عبد الرحمن الداخل بالتشهير بهم و ركوبهم الحمير و حلق رؤوسهم و لحاظهم و ألسنتهم جباب صوف حيث ذكر ابن عذاري: "ويقبل بدر إلى قرطبة و قبل عاصم بالأسرى ثم خرج إليه ابن الطفيلي و معه الحجاج و جباب الصوف و سلال، فحلق رؤوسهم و لحاظهم و ألسنتهم جباب الصوف و أدخلهم في السلال و حملهم على الحمر، و أدخلهم و ربما يكون ركوب الشهر به للحمير بكل عكسٍ أي تكون وجوههم ناحية الذل دلالة على المهانة و التجريض في قرطبة (رمضان، دون سنة، صفحة 258).

ومن أسباب التشهير حفاظ الأمير على السلطة و قيامه بقتلهم و تطبيق عقوبة التشهير حتى تكون رادع لكل من تسول له نفسه بالخروج عن طاعة الحاكم أو القيام بالثورات و الانقلابات، ويتبين لنا ذلك عندما قام الحكم بن هشام بتطبيق عقوبة التشهير حتى لدى أقاربه عندما ثار أعمامه سليمان و عبد الله بمجرد توليه و أعلنوا الثورة ضده بعد موت أخيهم هشام لانتزاع الملك منه، حيث عبر سليمان إلى الأندلس بجيشه من البربر والمرتقة و اتجه إلى العاصمة ولكنها هزم عدة مرات وانتهى الأمر بقتله عند مدينة ماردة وقد أمر الحكم أن يتم الطوفان برأسه في شوارع العاصمة (العبادي، دون سنة، صفحة 119).

كما تم تطبيق عقوبة التشهير بالجاني على المهزومين في الحروب حيث أنه سنة 230هـ تم التشهير برؤوس المجوس بعد هزيمتهم في أشبيلية و قتل منهم خلق كثير فيذكر ابن عذاري" وعلق من المجوس بإشبيلية عدد كثير، ورفع منهم في جنوب النخل التي كانت بها" و بعد الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى من بطنجة من صنهاجة برأس أميرهم وعائطي رأس من أنجادهم (الراكريشي، 1985، صفحة 88).

كما كانت تقام عقوبة التشهير لمن يقوم بجريمة السرقة مثلما حدث يوم الجمعة في شعبان 320هـ/970 م حيث تم القبض على أحد اللصوص المحتالين بسرقة قرطبة واسمه الحاجب أحمد ابن عمر ونادى عليه المنادي "أيها الناس رحمكم الله، هذا أحمد بن عمر الملقب.. اللص الفاسق المستهلك لأموال المسلمين... فاعرفوه واجتنبوا وتحفظوا منه... حق و أوضحة، حمل على الحق و العدل إن شاء الله... قد بدأ في معاملته الناس و متاجرته إياهم... منه قبح سريرة و باطن سوء و استهلاك كثير، انتهى أمره، و استمر المنادي ينادي عليه ملدة يومين في السوق تشهيراً به بين أصحاب الصناعات و التجار (حيان، 1965، صفحة 20/19).

وتم التشهير بعد الله على جمل عندما قام بمند ملك ليون بتسلیم عبد الله بن عبد العزيز المروانی للمنصور بن أبي عامر (385هـ/995م) الذي هرب خوفاً من المنصور لاتهامه بالاشراك مع عبد الله بن محمد بن أبي عامر في مؤامرة ضده، ولم تنجح المؤامرة ففر عبد الله المروانی إلى ملك ليون، ثم تسلمه المنصور، وطيف به على جمل و هو مقيد، و كان يتقدمه المنادي و يقول "هذا عبد الله بن عبد الله العزيز، المفارق لجماعة المسلمين، النازع إلى عدوهم المظاهر له عليهم (رمضان، دون سنة، صفحة 259/260).

3.4 الدولة الفاطمية:

أقيمت عقوبة التشهير بالجاني في الدولة الفاطمية لعدة دواعي وأسباب أبّرها وأهمها الأسباب والدوافع الدينية إذ شهد عهد العزيز بالله الفاطمي التشهير بحق أحد المخالفين للمذهب الإسماعيلي في مصر، وجد عنده كتاب الموطأ لمالك و رغم أن هذا الإجراء كان فيه تكبيلاً لحرية المعتقد التي نادى بها الفاطميون مع أول دخولهم إلى مصر سنة 358هـ/968م، لكن يبدو أن مخاوفاً من خطورة المذهب المالكي على الدعوة في مصر و الخشية من تمدده على الساحة المصرية 6 أسوة بغيرها من بلدان المغرب الإسلامي



التي سبق و أن تأثرت بهذا المذهب بما انعكس سلبا على الحكم الفاطمي فيها بفعل الاختلاف العقائدي (سعيد، 2014، صفحة 276).

كما قد شهد في عهد العزيز بالله الفاطمي التشهير بحق أحد المخالفين للمذهب الإسماعيلي في مصر، وجد عنده كتاب الموطاً لمالك، ورغم أن هذا الإجراء كان فيه تكبيلاً لحرية المعتقد التي نادى بها الفاطميون مع أول دخولهم إلى مصر لكن يبدو أن محاوفاً من خطورة المذهب المالكي على الدعوة في مصر و الخشية من تمدهه على الساجة المصرية - أسوة بغيرها من بلدان المغرب الإسلامي التي سبق وأن تأثرت بهذا المذهب بما انعكس سلبا على الحكم الفاطمي فيها بفعل الاختلاف العقائدي - ربما كان وراء اتخاذه (سعيد، 2014، صفحة ص 276).

كما اتخذت السلطة الفاطمية موقفاً متشددًا من المدعين لاسيما (المترجم الخارجي المصري) الذي ادعى المهدوية، وأنه الذي سيؤول إليه أمر البلاد فخرج على الدولة في صعيد مصر في سنة 398هـ/1007م والتف حوله ثلاثة وثلاثون رجلاً من مؤيديه، مما كان من السلطة إلا أن أسرعت بإلقاء القبض عليه - قبل أن تنتشر دعواه في البلاد - فطيف به في مدينة القاهرة - ليصبح عرضاً لغيره - ثم حبس فيها مدة، وانتهى أمره إلى القتل بعد عدة أيام من سجنه (يوسف، دون سنة، صفحة 217).

4.4 عصر المالكية:

كانت هناك دافع سياحة واقتصادية ودينية لمعاقبة الشخص بالتشهير في العصر المملوكي حيث أنها تفرض لغرض فرض هيبة وقوة دولته، ومن حوادث التشهير في العصر المملوكي كثيرة، حيث تذكر الروايات التاريخية أن عقوبة التشهير فضلت على أحد قطاع الطرق بمصر يعرف بالكريدي في سنة 680هـ/1271م، فسمر على جمل وأقام أياماً وطاف به في أسواق مصر والقاهرة، ثم سجن فعاش أيامًا ومات في السجن (المقرizi، 1936، صفحة 143).

ولم تكن عقوبة التشهير بالجاني مقتصرة على الرجال فقط في عصر المالكية بل تم فرضها على النساء أيضاً، وهذا مخالفًا للشريعة الإسلامية كون الله تعالى ورسوله قد أوصيا بالمرأة خيراً و تكريماً، وعدم أدللها إذ نجد العديد من الروايات التاريخية في قيام المالكية بتشهير النساء في المجتمع المصري، حيث نجد السلطان برقوق قد أمر في سنة 781هـ/1382م بأشهر امرأة أو همت الناس بوجود أعمجوة في بيتها يصدر من وراء أحد حيطانه و بعد أن حُقِّقَ في الأمر تبين أن المرأة كاذبة، فأمر السلطان برقوق بضررها بالعصى نحو ستمائة ضربة وقام بتشهيرها على جمل و يدها مسمرة على خشبة وهي بإزارها وكانت أول امرأة تشهر وتسمى على جمل في مصر (الحنفي أ.، 1964، صفحة 247).

كما لم يقتصر التشهير بالجناة على عامة الناس فقط بل طال بعض أصحاب المالكية في هذا العصر ومنهم علم الدين الشجاعي، الذي عرف بظلمه وتعسسه فعندما قتل سنة 693هـ/1293م، ورفع الناس رأسه على رمح و طافوا به في أرجاء القاهرة إذ لا له وفراً لموته وكان الناس ينادون هذا رأس المعلون الشجاعي (الصفدي، 2000، صفحة 289).

وقد طبقت عقوبة التشهير بالجاني في هذا العصر على كل عاقل يعتدي على الإسلام وكل من يستخف بالقرآن والشريعة الإسلامية خصوصاً الجناة الذين يتمتعون بالعقلانية والذكاء وكان يتم إصدار حكم بإعدامه ثم التشهير به وقد اتهم شخص يدعى ابن البقفي بالكفر وكان عاقلاً ذكياً، ولكن اتهم بالاستخفاف بالقرآن و الشرع، فحكم عليه القاضي المالكي بالموت وضربت عنقه بالقاهرة بين القصرين، في ربيع الأول سنة 701هـ/1302م، وطيف برأسه إشهار له (الكتبي، 1974، صفحة 152).



خاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن عقوبة التشهير بالجاني في العصور الإسلامية كانت تمثل جزءاً من مفهوم العدالة والردع في تلك الفترات حيث كانت تستخدم لإظهار الجرم وتحذير الآخرين فكان التشهير يمارس في الماضي عبر المناداة على الجرم في الأسواق العامة عكس الوقت الحالي حيث يتم التشهير من خلال إعلان الحكم في الصحف أو لصقه في الحالات العامة. فاختلقت أساليب وأشكال عقوبة التشهير في الماضي حسب السياق الثقافي والزمني والمكاني، وتطورت المفاهيم القانونية والحقوق الفردية مع مرور الزمن مما أدى إلى تغيير في النهج نحو العقوبات ولكن رغم ذلك يبقى فهم تلك التجارب القديمة ضرورياً لفهم تطور المفاهيم القانونية والأخلاقيات في المجتمعات المعاصرة.

نتائج الدراسة: وعليه توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تعتبر عقوبة التشهير بالجاني عقوبة تعزيرية في الفقه الإسلامي، وتم من خلال إظهار أمر شخص للناس وبيان حاله، ونُطبق في جرائم الحدود والجرائم التي يعتمد فيها الجاني على ثقة الناس كشهادة الزور والغش.
- يُطبق التشهير بالجاني حالياً عبر وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة أو عن طريق إيقافه في الأماكن العامة مثل المساجد أو الأماكن العامة.
- تعددت أشكال وأساليب عقوبة التشهير بالجاني في الماضي وفقاً للسياق الثقافي والزمني والمكاني، كصلب الجاني وحلق شعر رأسه وتوصيد وجهه، أو تحريره من ثيابه إلا بقدر ما يستر عورته والنداء عليه بذنبه.
- جواز التشهير بالجاني في الإسلام لعدة أسباب كالتشهير لمن يدعو إلى البدعة والضلال، وقد تم التشهير بالكثير من الجنابة في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم كتوبيخ الشخص الذي يروج للفسق والنفاق.
- تم تطبيق عقوبة التشهير بالجاني في الدول الإسلامية القديمة لأسباب سياسية واجتماعية وثقافية، وكأداة لإرهاب الشوارع وتحذيرهم ولتحذير الناس من المخالفين للمذاهب الدينية ولتشويت السلطة.
- طبقت عقوبة التشهير في دولة المماليك، على الرجال والنساء وحتى أصحاب المماليك أنفسهم.
- يرى الونشريسي أن التشهير يأتي لتحذير عامة الناس من مرتكبي الجرائم، ويشير إلى تنوع طرق التشهير مثل طلب المألا والتجلو بشاهد الزور في المجالس، ويظهر أنه يُطبق أيضاً على غير المسلمين.
- دور التشهير بالجاني يتمثل في الحفاظ على سلامة المجتمع ودحض الباطل، ويجب أن ينفذ بحكمة وعدالة مع مراعاة الأهداف الدينية والاجتماعية.

التوصيات: وبناء على ما سبق كان لابد من ذكر توصيات حول الموضوع من شأنها أن تساهم في تطوير فهمنا لعقوبة التشهير بالجاني وتحسين تطبيقها لتحقيق أهداف العدالة والسلامة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وخارجها، ومن هذه التوصيات نذكر ما يلي:



- ينبغي إجراء مزيد من الدراسات الفقهية والقانونية لفهم عمق مفهوم التشهير بالجاني في الإسلام وتحليل تطبيقاتها في العصور الإسلامية المختلفة، كما يجب مراجعة الفقه الإسلامي الحديث والتحقق من مدى تطابقه مع مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان الحديثة.
- يجب توجيه البحوث المستقبلية نحو دراسة تأثيرات عقوبة التشهير بالجاني على الفرد والمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.
- يجب على الدول الإسلامية النظر في تطوير السياسات الجنائية لتنظيم استعمال عقوبة التشهير بالجاني بشكل يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
- ينبغي تعزيز التوعية العامة حول عقوبة التشهير بالجاني ومدى تأثيرها على المجتمع، وكذلك نقل المعرفة حول الأسس الشرعية والقانونية لهذه العقوبة.
- يجب أن تكون عمليات التشهير بالجاني مبنية على مبادئ العدالة والمساواة دون تمييز أو تحيز ويجب أن يتم تطبيقها لتحقيق أهداف العدالة والسلامة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وخارجها.
- ينبغي دراسة أثر السياق الثقافي والزمني في تطبيقات عقوبة التشهير بالجاني وكذلك فهم العوامل الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على تطبيق هذه العقوبة.

المصادر والمراجع:

(بلا تاريخ).

- ابن فارس. (بدون سنة). *معجم مقاييس اللغة*. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.
- إبراهيم رمضان عطايا. (2008). *فردية العقوبة وأثرها في الفقه الإسلامي*. مصر: دار الفكر الجامعي.
- ابن أبياس أبو عبد الله محمد بن أحمد الحنفي. (دار إحياء الكتب العربية). *بدائع الزهور في وقائع الدهور*. القاهرة مصر: 1964.
- ابن أبياس عبد الله محمد بن أحمد الحنفي. (1964). *بدائع الزهور في وقائع الدهور*. القاهرة، مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (1414هـ). *لسان العرب*. لبنان: دار صادر.
- أبو الحسن علي بن محمد المارودي. (دون سنة). *الأحكام السلطانية*. القاهرة، مصر: دار الحديث.
- أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي. (1985). *البيان المغرب في أخبار المغرب*, ج 2. بيروت: دار الثقافة.
- أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي. (1981). *المعيار المغربي و الجامع المغربي عن فتاوى أهل إفريقيا و الأندلس و المغرب*, ج 2. الرباط: نشر وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية للمملكة المغربية.
- أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي. (1981). *المعيار المغاربي و الجامع المغربي عن فتاوى أهل إفريقيا و الأندلس و المغرب*, ج 6. الرباط: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية للمملكة المغربية.
- أبي عباس تقى الدين أحمد بن علي المقرizi. (1936). *السلوك لمعرفة سولة المماليك*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- أبي مروان ابن حيان. (1965). *المقتبس في أخبار بلد الأندلس*. بيروت، لبنان: دار الثقافة.
- أحمد بن يحيى الونشريسي. (2006). *إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك*. لبنان: دار ابن حزم.



- أحمد لشهب. (2019). الفقيه عبد الواحد الونشريسي و نشاطه العلي و السياسي بالمغرب الأقصى. *مجلة الإحياء*, 602/569.
- أحمد مختار العبادي. (دون سنة). *في تاريخ المغرب و الأندلس*. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- الفقطي جمال الدين أبو المحاسن علي بن يوسف. (دون سنة). *أخبار العلماء بأخبار الحكام*. دار الآثار للطباعة و النشر و التوزيع.
- بطرس البستانى. (1987). *محيط المحيط*. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.
- بكر بن عبد الله أبو زيد. (1996). *فقه النوازل قضائياً فقهية معاصرة*. دمشق: مؤسسة الرسالة للنشر و التوزيع.
- جرجس جرجس. (1966). *معجم المطلحات الفقهية و القانونية*. بيروت، لبنان: الشركة العالمية للكتاب.
- حسن بن معلوب الشهرا尼. (2004). *حقوق الاحتراع و التأليف في لفقة الإسلامي*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار طيبة للنشر و التوزيع.
- د/ محمد إسماعيل أحمد العطيوى. (دون سنة). *القول المنير في أحكام التشهير*. مجلة دار الإفتاء المصرية.
- د/ محمد إسماعيل أحمد العطيوى. (بلا تاريخ). *القول المنير في أحكام التشهير*. مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 33.
- د/ محمد إسماعيل أحمد العطيوى. (دون سنة). *القول المنير في أحكام التشهير*. مجلة دار الإفتاء المصرية، 33.
- زايدي كريم. (2021). *النوازل الفقهية حقيقتها و مراحل النظر فيها*. مجلة البحوث و الدراسات.
- زينة داود سالم، و كريم عاتي الخزاعي. (2020). *الحركة الفكرية في الأندلس من خلال كتاب المعيار المعرّب و الجامع المغرّب عن فتاوى علماء أفريقيا و الأندلس في المغرب لمؤلفه الونشريسي (ت 914هـ)*. مجلة بحوث الشرق الأوسط، 50/23.
- سعد خليفة العبار. (2018). *العقوبة بالتشهير في الفقه الإسلامي*. بنغازي ، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- صلاح الدين خليل أبيك الصفدي. (2000). *الوافي بالوفيات*, ج 10. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عبد الرحمن ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار الفلم.
- عبد الرحمن صالح الغيفلي. (1422هـ). *حكم التشهير بالمسلم في الفقه الإسلامي*. مجلة الشريعة و الدراسات الإسلامية، 42.
- عبد القادر عودة. (1402هـ). *التشريع الجنائي الإسلامي في الناھب الخمسة مقارنا بالقانون الوضعي*, الجزء 1. طهران: مؤسسة البعثة.
- عبد القادر عودة. (دون سنة). *التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي*. بيروت: دار الكتاب العربي.
- عبد القادر عودة. (دون سنة). *التشريع الجنائي الإسلامي*. بيروت، لبنان: دار الكاتب.
- عمر كامل محمد. (2022). *النوازل التي تحمّت على القاضي الخروج عن مقتضيات القضاء*. مجلة الشريعة و القانون بطنطا، 646/701.
- غانم المرتضى. (2016). *الجرائم المعلوماتية ماهيتها- خصائصها-كيفية التصدي لها*. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- مال الله سعيد. (2014). *التشهير في العصر الفاطمي (35-427هـ/968-1035م)*. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية.
- محمد العاني، و عيسى العمري. (1998). *فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- محمد بن بشير فلفلي. (2004). *فقه التعزيزات عند عمر بن الخطاب و أثره في تحقيق الأمن (رسالة ماجister)*. الرياض، كلية الدراسات العليا، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمد بن محمد الأزهري. (دون سنة). *تهذيب اللغة*.
- محمد بن محمد المرتضى. (دون سنة). *تاج العروس من جواهر القاموس*. دار الهدایة.
- محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. (بذوئ سنة). *سنن ابن ماجه*. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
- محمد شاكر الكتبى. (1974). *فوات الوفيات*. بيروت: دار صادر.



- محمد عطية الفيتوري. (1998). فقه العقوبة الحديثة في التشريع الجنائي الإسلامي. دون دار نشر.
- محمود سامي عبد الكريم. (2010). *الجزاء الجنائي*. بيروت، لبنان: منشورات الحطب الحقوقية.
- مصطفى إبراهيم، و الزيات أحمد. (2004). *المعجم الوسيط*. مصر: مكتبة الشروق الدولية.
- نعيمة برعي رمضان. (دون سنة). عقوبة التشهير (التجريض) في الأندلس في عصر الإماراة والخلافة الأموية. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 43.
- وهبة الزحيلي. (2001). *سبل الاستفادة من النوازل و الفتاوى و العمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة*. دار المكتبي.

References :

- . bn Fāris. (bi-dūn sanat Mu‘jam Maqāyīs al-lughah. Bayrūt, Lubnān : Dār al-Kitāb al-‘Arabī.
- Ramadān ‘Atāyā (2008). fardīyah al-‘uqūbah wa athrhā fī al-fiqh al-Islāmī. Miṣr : Dār al-Fikr al-Jāmi‘ī.
- .64 Ibn ayās Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Hanafī. (dār’hyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah). Badā’i‘ al-zuhūr fī waqā’i‘ al-duhūr. al-Qāhirah Miṣr : 1964.
- Ibn ayās ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Hanafī. (1964). Badā’i‘ al-zuhūr fī waqā’i‘ al-duhūr. al-Qāhirah, Miṣr : Dār Ihyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah.
- Ibn manzūr al-Anṣārī al-rwyf y al-Ifrīqī. (1414h). Lisān al-‘Arab. Bayrūt, Lubnān : Dār Şādir.
- . Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad almārwdy. (Dawwin sanat). al-ahkām al-sultāniyah. al-Qāhirah, Miṣr : Dār al-ḥadīth.
- . Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad al-Marrākushī. (1985). al-Bayān al-Maghrib fī Akhbār al-Maghrib, j2. Bayrūt : Dār al-Thaqāfah.
- al-Mi‘yār al-Mu‘arrab wa al-Jāmi‘ al-Maghrib ‘an fatāwā ahl Ifrīqīyah wa al-Andalus wa al-Maghrib, j2. al-Rabāṭ : Nashr Wizārat al-Awqāf wa al-Shu‘ūn al-Islāmīyah lil-Mamlakah al-Maghribīyah.
- A’by al-‘Abbās Aḥmad ibn Yaḥyā al-Wansharīsī. (1981).
- Bī ‘Abbās Taqī al-Dīn Aḥmad ibn ‘Alī al-Maqrīzī. (1936). al-sulūk li-ma‘rifat Dawlat al-Mamālīk. al-Qāhirah : Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.
- Abī Marwān Hayyān (1965). a -Muqtasib fī Akhbār balad al-Andalus. Bayrūt, Lubnān : Dār al-Thaqāfah.
- Ḩamad ibn Yaḥyā al-Wansharīsī. (2006). Īdāh al-masālik ilá Qawā‘id al-Imām Abī ‘Abd Allāh Mālik. Lubnān : Dār Ibn Ḥazm.
- .602/569 Ḥamad Lashhab. (2019). al-Faqīh ‘Abd al-Wāhid al-Wansharīsī wa nashātihi al-‘Alī wa al-siyāsī bi-al-Maghrib al-Aqsā. Majallat al-Ihyā’, 569/602
- Aḥmad Mukhtār al-‘Abbādī. (Dawwin sanat). fī Tārīkh al-Maghrib wa al-Andalus. Bayrūt, Lubnān : Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah.
- Lqft jmālādyn Abū al-Mahāsin ‘Alī ibn Yūsuf. (Dawwin sanat). Akhbār al-‘ulamā’ bi-akhbār al-hukamā’.
- Dār al-Āthār lil-Ṭibā‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzī‘.
- . Butrus al-Bustānī. (1987). Muḥīṭ al-muḥīṭ. Bayrūt, Lubnān : Maktabat Lubnān.
- Bakr ibn ‘Abd Allāh Abū Zayd. (1996). fiqh al-nawāzil Qaḍāyā fiqhīyah mu‘āṣirah.
- Dimashq : Mu’assasat al-Risālah lil-Nashr wa al-Tawzī‘.
- Jirjis Jirjis. (1966). Mu‘jam almīlhāt al-fiqhīyah wa al-qānūnīyah. Bayrūt, Lubnān : al-Sharikah al-‘ālimah lil-Kitāb.
- . Hasan ibn mīlwāb al-Shahrānī. (2004). Huqūq al-ikhtirā‘ wa al-Ta’līf fī lfqh al-Islāmī. al-Riyād, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah : Dār Taybah lil-Nashr wa al-Tawzī‘.
- . D / Muḥammad isām’yl Ahmad al-tywy. (Dawwin sanat). al-Qawl al-munīr fī Aḥkām al-tashhīr. Majallat Dār al-Iftā‘ al-Miṣrīyah.



Zāyidī Karīm. (2021). al-nawāzil al-fiqhīyah ḥaqīqatuhā wa Marāḥil al-naẓar fīhā. Majallat al-Buhūth wa al-Dirāsāt.

.50 Zaynah Dāwūd Sālim, wa Karīm ‘Ātī al-Khuzā‘ī. (2020). al-Harakah al-fikrīyah fī al-Andalus min khilāl Kitāb al-Mi‘yār al-Mu‘arrab wa al-Jāmi‘ al-Maghrib ‘an Fatāwā ‘ulamā‘ Afriqiyā wa al-Andalus fī al-Maghrib li-mu‘allifihi al-Wansharīsī (t914h). Majallat Buḥūth al-Sharq al-Awsat, 23/50

Sa‘d Khalīfah al-‘Abbār. (2018). al-‘uqūbah bāltshhyr fī al-fiqh al-Islāmī. Banghāzī, Lībiyā : Dār al-Kutub al-Waṭanīyah.

Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl Aybak al-Ṣafadī. (2000). al-Wāfi bi-al-Wafayāt, j10. Bayrūt : Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī.

‘Abd al-Rahmān Ibn Khaldūn. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Bayrūt : Dār al-Qalam.

. Abd al-Rahmān Ṣalīḥ al-Ghufaylī. (1422h). ḥukm al-tashhīr bi-al-Musallam fī al-fiqh al-Islāmī. Majallat al-sharī‘ah waal-Dirāsāt al-Islāmīyah, 42.

‘Abd al-Qādir ‘Awdah. (1402). al-tashrī‘ al-jinā‘ī al-Islāmī fī al-dhāhib al-khamsah muqāranan bi-al-qānūn al-waḍ‘ī, al-jz’1. Ṭīhrān : Mu‘assasat al-Ba‘thah

Abd al-Qādir ‘Awdah. (Dawwin sanat). al-tashrī‘ al-jinā‘ī al-Islāmī muqāranan bi-al-qānūn al-waḍ‘ī. Bayrūt : Dār al-Kitāb al-‘Arabī

Abd al-Qādir ‘Awdah. (Dawwin sanat). al-tashrī‘ al-jinā‘ī al-Islāmī. Bayrūt, Lubnān : Dār al-Kātib

‘Umar Kāmil Muḥammad. (2022). al-nawāzil allatī tħtm ‘alá al-Qādī al-Khurūj ‘an muqtaḍayāt al-qadā’. Majallat al-sharī‘ah wa al-qānūn bi-Ṭāntā, 646/701.

Għānim al- Marđī. (2016). al-jarā‘im al-ma‘lūmatīyah māhythā-kħṣašħa-kyfyh al-taṣaddi la-hā. ‘Ammān : Dār al-Thaqafah lil-Nashr wa al-Tawzī‘.

Māl Allāh Sa‘īd. (2014). al-tashhīr fī al-‘aṣr al-Fāṭimī (35-427h / 968-1035m). Majallat Kulliyat al-Tarbiyah lil-Banāt lil-‘Ulūm al-Insānīyah.

Muḥammad al-‘Ānī, wa Īsá al-‘Umarī. (1998). fiqh al-‘uqūbāt fī al-sharī‘ah al-Islāmīyah. ‘Ammān : Dār al-Masīrah lil-Nashr wa al-Tawzī‘ wa al-Ṭibā‘ah. Muḥammad ibn Bashīr flfly. (2004). fiqh alt-zyrāt ‘inda ‘Umar ibn al-khiṭāb wa atharuhu fī taħqīq al-amn (Risālat mājyestr). al-Riyād, Kulliyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah : Jāmi‘at Nāyif al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Amnīyah.

Muḥammad ibn Muḥammad al-Azharī . (2001). Tahdhīb al-lughah. Bayrūt. Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī Muḥammad ibn Muḥammad al-Murtadā. (Dawwin sanat). Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs. Dār al-Hidāyah.

Muḥammad ibn Yazīd al -Qazwīnī Ibn Mājah,. (bdhwt sanat). Sunan Ibn Mājah. Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzī‘.

Muḥammad Shākir al-Kutubī. (1974). fawāt al-wafayāt. Bayrūt : Dār Ṣādir

. Hamad ‘Atīyah al-Fitūrī. (1998). fiqh al-‘uqūbah al-hadīthah fī al-tashrī‘ al-jinā‘ī al-Islāmī. Dawwin Dār Nashr.

Mahmūd Sāmī ‘Abd al-Karīm. (2010). al-jazā‘ al-jinā‘ī. Bayrūt, Lubnān : Manshūrāt al-Ḥalab al-Huqūqīyah.

Muṣṭafā Ibrāhīm, wa al-Zayyāt Ahmād. (2004). al-Mu‘jam al-Wasīṭ. Miṣr : Maktabat al-Shurūq al-Dawlīyah.

. Na‘īmah Bura‘ī Ramaḍān. (Dawwin sanat). ‘Uqūbat al-tashhīr (altjryx) fī al-Andalus fī ‘aṣrī al-Imārah wa al-khilāfah al-Umawīyah. Majallat Kulliyat al-Ādāb wa al-‘Ulūm al-Insānīyah, 43.

Wahbah al-Zuhaylī. (2001). Subul al-istifādah min al-nawāzil wa al-fatāwī wa al-‘amal al-fiqhī fī al-taṭbīqāt al-mu‘āṣirah. Dār al-Maktabī.